# دور الإعفاءات الجبائية في تنشيط الاستثمار السياحي في الجزائر

# The role of tax exemptions in stimulating tourism investment in Algeria

عزازي فريدة [1]*، ركابي صدام [2]، **عليلي عبد الحكيم**[3]

[1] جامعة البليدة 2- لونيسي علي (الجزائر)، azzazifarida1@gmail.com
[2] جامعة البليدة 2- لونيسي علي (الجزائر)، rekabisaddam2@gmail.com
[3] جامعة البليدة2- لونيسي علي (الجزائر)، hakimilila1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 07 / 10/ 2020 تاريخ القبول : 31 / 12/ 2020

**ملخص :**
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإعفاءات الجبائية التي من شئنها تطوير واستقطاب الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي، الذي من شأنه تطوير القطاع السياحي، ما ينتج عنه زيادة في الإيرادات السياحية خاصة بالعملة الصعبة، وقد تم التطرق إلى الاستثمار السياحي والآثار الإيجابية الناتجة عنه، ثم إلى أهم وأبرز الإعفاءات المالية والجبائية التي أقرتها الدولة الجزائرية من خلال الخطط التنموية لترقية وتطوير الاستثمار السياحي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية** : السياحة؛ الاستثمار السياحي؛ الإعفاءات الجبائية.

**تصنيف Jel** :F38, H25, P33,Z32

**Abstract**
This study aims to highlight the role of tax exemptions, which are intended to develop and attract local and foreign tourism investment, which will develop the tourism sector, resulting in an increase in tourism revenues, especially in forgien currency, and which is addressed to tourism investment, and then to the most important and prominent financial and tax exemptions approved by the Algerian state through to development plans to promote and develop tourism investment in Algeria
**Keywords**: tourism, taxexemptions, tourism investment
**Jel classification code** :F38, H25, P33, Z32

* المؤلف المرسل

**1-المقدمة**:

تعد الاستثمارات السياحية من أهم الأنشطة السياحية التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، وتعتبر من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية.والجزائر من بين الدول التي تزخر بمقومات وإمكانات هامة في المجال السياحي تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا، غي أن مؤشراتها السياحية تظهر عكس ذلك، فهي تعاني نقص كبير في المنشئات القاعدية السياحية من فنادق والمنتجعات بالإضافة الى الاقامات السياحية الترفيهية والمراكز التجارية الكبرى ومدن الألعاب، ومختلف المتطلبات التي من شأنها تطوير القطاع كالطرقات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

عملت الجزائر على تطوير الاستثمار في القطاع السياحي من خلال إقرار العديد من الامتيازات والإعفاءات الجبائية والمالية التي من شانها جذب الاستثمارات السياحية ومن خلال ما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل أهم الامتيازات والإعفاءات الجبائية المقدمة للاستثمار السياحي في الجزائر؟

**الأسئلة الفرعية:**

- ما هو الاستثمار السياحي؟
- ماذا نقصد بالإعفاءات الجبائية المقدمة للإستثمار السياحي؟

**فرضية الدراسة**:

يعرف قانون الاستثمار السياحي في الجزائر العديد من السلبيات التي تعرقل تزايد الاستثمار السياحي.

هناك زيادة في المشاريع الاستثمارية السياحية نتيجة الإعفاءات الجبائية المقدمة.

**أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية في الدراسة في معرفة القوانين التي عملت الجزائر على إصلاحها خلال المخططات التنموية الخاصة بالقطاع السياحي في شقها الجبائي من امتيازات وإعفاءات مقدمة للاستثمار السياحي الأجنبي أو المحلي.

**المنهج المتبع:**

تم استخدام في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي والاستقرائي من خلال الاطلاع على القوانين والامتيازات الجبائية .

**2-ماهية الإستثمار السياحي.**

سنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم الاستثمار والاستثمار السياحي بالإضافة إلى مزايا الاستثمار السياحي والمجالات التي تنتمي إلى الاستثمارات السياحية.

**2-1-مفهوم الاستثمار:**

إن إحدى أهم الصفات لنظام يسعى للتطور والوصول إلى مستويات عليا من النشاطات التي من شأنها زيادة الدخل الإجمالي الذي ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي للدول، وبالتالي يجب العمل على اختيار الاستثمار الأمثل الذي يلبي حاجيات الأفراد ، ويسمح بتحقيقها بأقل تكلفة.

وهنالك عدة مفاهيم خاصة بالاستثمارسنذكر منها (بوعقلين بديعة، 2006، ص46):

- الاستثمار هو تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية. أي أن " زيادة صافية في رأس المال الحقيقي لمجتمع".
- الاستثمار هو الإنفاق على الأصول الرأسمالية في فترة زمنية محددة، ومنه يمكن أن نعرف الاستثمار بأنه الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل العدد والآلات والمباني والأثاث ووسائل النقل وطرق المواصلات زائد الإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلات وغيرها من الأصول أول إلى زيادة إنتاجها، فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع.

**2-2- تعريف الاستثمار السياحي:**

يعتبر الاستثمار السياحي من أهم الاستثمارات التي تتمكن الدولة من خلالها جلب أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة لتقليل العجز في ميزان المدفوعات، كما أن القطاع السياحي أصبح يحتل مكانة هامة في تمويل الاقتصاد وتعبئة الخزينة العمومية ما يوفر مدخرات هامة يمكن توجيهها لقطاعات ونشاطات أخرى. وفيما يلي سنقوم بتعريف الاستثمار السياحي:

- " الاستثمار السياحي تشمل مختلف الأنشطة المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي. أي الوحدات الفندقية والشبه فندقية، والمساهمة في تحسين الهياكل القاعدية كالطرقات والنقل و تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها.

وللاستثمار السياحي العديد من العناصر تتمثل فيما يلي:

- بناء المركبات السياحية ( الفنادق والشقق الفندقية، ملاعب، مراكز ترفيه)
- الأشغال العمومية التي ترتبط بالنشاط السياحي .
- وسائل النقل( بحرية أو جوية وكذلك البرية).
- عناصر أخرى لرأس المال الثابت السياحي (بوعقلين بديعة، 2006، ص ص 50.52).

**2-3-الآثار الإيجابية للاستثمارات السياحية:**

إن الزيادة والاهتمام بالاستثمار السياحي يوفر العديد من الإيجابيات ومن أهمها (صالح موهوب، 2007،ص.ص 45-46):

- تحفيز الأنشطة الاقتصادية الأخرى لأنه كلما زادت تدفقات السياح لاسيما الأجانب كلما زاد الطلب على بعض المنتجات والخدمات كالمواد الغذائية والإسكان والنقل بمختلف أشكاله وكذلك تنشيط الصناعات التقليدية والحرفية والمكتسبات التذكارية.
- الحصول على موارد مالية إضافية بالعملة الصعبة لأن السياحة أصبحت تعد من بين أهم القطاعات المنتجة والمصدرة للخدمات ويصنف النشاط السياحي في ميزان المدفوعات ضمن الصادرات غير المنظورة كالتأمين والملاحة.

- يوفر النشاط السياحي من خلال زيادة الاستثمار مناصب عمل معتبرة وذلك كون السياحة تعتمد بشكل رئيسي على العنصر البشري، فهي تختلف عن القطاعات الأخرى التي تتجه أكثر نحو الروبوتية، حيث حلت الآلة مكان العامل، وهو ما ترفضه السياحة.
- السياحة تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد وذلك عن طريق إقامة المشاريع السياحية في المناطق الأقل حظا في التنمية كالمناطق الجبلية والصحراوية والفلاحية والتي تتمتع بعناصر الجدب السياحي.
- النشاط السياحي يساهم في إعادة توزيع الدخل بين الفئات ويقلل من الفروقات الاجتماعية وكذلك بين الريف والمدينة وبين العاملين في القطاعات الأخرى والقطاع السياحي.

**2-4- مجالات الاستثمار السياحي:**

وهي المجالات التي لها علاقة مباشرة بالنشاط السياحي أو تلك التي تسهل وتوفر بيئة سياحية ومن أهمها ما يلي (بركان دليلة، هاني نوال، 2018، ،ص57):

- الاستثمار في خدمات الإقامة و الخدمات المرتبطة بها: حيث أن الخدمات الفندقية من أهم ما يحتاجه السائح سواء الأجنبي أو المحلي، وتشمل الاستثمار في الهياكل الفندقية، الملاهي ومراكز الاستجمام والنقل وغيرها.
- الاستثمار في الشركات السياحية: حيث تلعب الشركات السياحية دورا هاما في تطوير وتدعيم النشاطات السياحية، وذلك من خلال عملها على توفير وإيصال المنتج السياحي في الوقت والمكان المناسب للسائح، وهي المسؤولة عن عرضه وتقديمه للسياح، فتقوم بإعداد وبرمجة الخرجات والرحلات السياحية والترفيهية وتوفير الحجوزات وغيرها من الخدمات التي يحتاجها السائح

**3- تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر**

في هذا المحور تم التطرق إلى أهم أبرز الإعفاءات المالية والجبائية والامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي في الجزائر.

**3-1- واقع الاستثمار السياحي في الجزائر**

يوضح الجدولان أدناه وضعية المشاريع السياحية في طور الإنجاز خلال الفترة 2015-2018 والمشاريع التي تم إنجازها فعلا خلال هذه الفترة.

**الجدول رقم 01:** مشاريع الاستثمار السياحي غير المنطلقة للفترة 2015-2018

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع غير المنطلقة | 607 | 793 | 928 | 163 |
| عدد المشاريع المنجزة | 58 | 106 | 107 | 67 |
| عدد الأسرة للمشاريع غير المنطلقة | 813.78 | 979104 | 641129 | 774162 |
| عدد الأسرة للمشاريع المنجزة | 2414 | 8439 | 16210 | 7735 |
| عدد العمال في المشاريع غي المنطلقة | 7429 | 50239 | 81247 | 62961 |
| عدد العمال في المشاريع المنجزة | 9511 | 0495 | 4764 | 4472 |

المصدر:مديرية الاستثمار السياحي

توفر الدولة الجزائرية العديد من الامتيازات والإعفاءات الجبائية لاستقطاب أكبر حجم ممكن من المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي، فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المشاريع غير المنطلقة عرف منحنى تصاعدي حيث بلغ سنة 2017 حوالي 928 مشروع، فيما كانت سنة 2015 في حدود 607 مشروع، وانخفضت سنة 2018 إلى 163 مشروع، وهذا الارتفاع في طلب المشاريع السياحية قابله ارتفاع في عدد المشاريع المنجزة من 58مشروع سنة 2015 وصولا الى 107مشروع سنة 2017، ما يفسر دور الإعفاءات والامتيازات المقدمة للاستثمار في القطاع السياحي رغم ذلك لم ترقى المشاريع السياحية إلى المستوى المطلوب وهذا راجع إلى أسباب وعراقيل أخرى.

الشكل رقم 1: التدفقات السياحية لسنة 2018

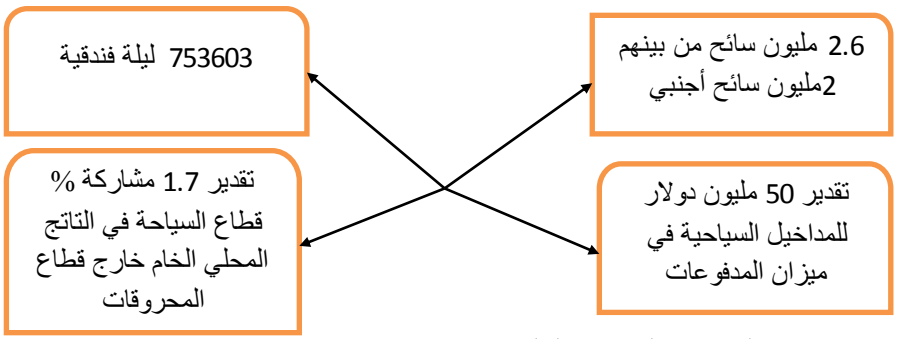


المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

**2-3- التحفيزات المالية المقدمة للاستثمار السياحي :**

عملت الجزائر على تطوير وتنشيط القطاع السياحي ومن أجل ذلك وجب توفير بيئة استثمارية للمشاريع السياحية لسد العجز الكبير في المنشئات السياحية ، وعلى هذا الأساس قامت الحكومة بتقديم عدة تسهيلات

مالية من خلال المخططات التنموية التي اعتمدها في تنشيط القطاع السياحي ككل ومن أهم هذه التحفيز ما يلي:

- مرافقة وتوجيه أصحاب المشاريع الاستثمارية ومساعدتهم في اتخاذ القرار، وتقدير حجم المخاطر وتمويل عتاد الاستغلال.
- تخفيف وتسهيل إجراءات إعداد الملف ومنح القروض من البنوك.
- دعم ومرافقة المؤسسات المسؤولة عن إعداد الاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع من خلال نظام مرافقة مالي، تقديم مساعدات للتكوين تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل المشاريع السياحية على سبيل المثال: إنشاء بنك خاص بالاستثمار السياحي (بركان دليلة، هاني نوال، ص72.).
- صندوق دعم الاستثمارات وترقية نوعية الخدمات السياحية، حيث تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08_408بتاريخ 2008/12/24، من أجل تمويل المشاريع السياحية المقامة في الجزائر ويسجل حساب هذا الصندوق في جانب المداخيل المساهمات السياحية الموضوعة على عاتق المؤسسات المصنفة العمومية والخاصة الفندقية، والسياحية ومؤسسات الأسفار.
- الصندوق الوطني لحماية الساحل: يهدف هذا الصندوق إلى تمويل كل الإجراءات التي تسعى إلى حماية الساحل والمناطق الشاطئية (وزارة المالية، ص4).

**3-3- التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي :**

النشاط السياحي في الجزائر كغيره من النشاطات الأخرى فهو يخضع في إطار النظامي الجبائي للضريبة، غير أنه للمميزات القطاع السياحي والأهمية البالغة التي يتسم بها خاصة في التنمية، فقد تم إدراجه ضمن البرامج التي تعول عليها الحكومة وتعتبرها ذات أولوية، والاستفادة من إعفاءات جبائية أو جباية مخففة وكذلك العديد من الامتيازات الجبائية.

ويعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 نقطة تحول للسياسية الجبائية في الجزائر في اتجاه الاستثمار السياحي ، حيث في هذا القانون تم منح امتيازات عديدة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في المجال السياحي من إعفاءات جبائية تتعلق بالجوانب التالية:

- الضرائب المباشرة: حيث تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19%، مع العلم أن النشاطات الأخرى تخضع لنسبة 25%.
- الرسم على النشاط المهني: تخضع النشاطات السياحية على الرسم على النشاط المهني بنسبة 2%
- الرسم على القيمة المضافة: باستثناء النشاطات السياحية المنصوص عليها في القانون الجبائي والتي تخضع للرسم على القيمة المضافة بنسبة 7%، تخضع باقي النشاطات الأخرى والمؤسسات الفندقية لنسبة 17%.

ومن جهة حقوق التسجيل :

- عقود تكوين الشركات السياحية: تنص أحكام المادة 248من قانون التسجيل على خضوع عقود تكوين الشركات ومنها السياحية لحق قدره 0.5% ويطبق على المبلغ الإجمالي للأملاك المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000دج، غير أنه في حالة شركات ذات أسهم فيجب أن لايقل هذا الحق عن 10.000دج ولا يتعدى 300.000دج.
- زيادة رأسمال: تخضع العقود المتضمنة زيادة رأسمال لرسم بمعدل 0.5%، عندما تكون الأرباح أو المئونات المدمجة في رأسمال الشركات لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات.
- تخفيض رأسمال: يجب التفريق بين التقليل أو التخفيض الذي ينتج عن الخسارة والذي يخضع للرسم الثابت المطبق على العقود غير الاسمية ، بشرط أن لايتم أي تعويض مترابط لفائدة الشركة، والتخفيض الناتج عن التوزيع القيم الاجتماعية، الذي يسمح بالحصول على حق القسمة المقدر ب 1.5%، والذي يطبق على القيم الممنوحة لكل شركة، ويعتبر هذا التخفيض قسمة جزئية (بركان دليلة، هاني نوال، ص).

وقد قامت الدولة بالإضافة إلى الإعفاءات السابقة بمنح امتيازات إضافية للاستثمار في القطاع السياحي والمتمثلة فيما يلي (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار):

- يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مستثمرات سياحية.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، وذلك مع استثناء الوكالات السياحية، ويستثنى أيضا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في القطاع السياحي.
- الاستفادة من تطبيق نظام الاهتلاك المتناقص لفائدة المؤسسات السياحية للعمارات والمحلات التي تستغل في النشاط السياحي (قويدر الويزة، 2010، ص369.) .
- تعفى الشركات السياحية التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين مع استثناء وكالات السياحة والأسفار، بالإضافة إلى شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات.
- تستفيد النشاطات السياحية الفندقية والنشاطات السياحية الحموية من الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني.
- تطبيق النسبة المخفضة ب نسبة 7%من ارسم على القيمة المضافة، وذلك إلى غاية31 ديسمبر،2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والنشاطات الحموية، بالإضافة إلى نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي.

- تمنح المشاريع الاستثمارية السياحية والمنجزة في إطار المؤسسات السياحية والفندقية ، تخفيض على نسب الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

**3-4- امتيازات جبائية مدرجة في قانون الاستثمار 2016:**

تناول قانون الاستثمار لسنة 2016 نفس المزايا في قسمه الثاني مع المزايا التي أدرجت في القوانين التي سبقته، ويستفاد من هذه الامتيازات خلال مراحل الإنجاز إلى غاية الاستغلال النهائي للمشروع، وكانت الامتيازات على النحو التالي:

- **مرحلة الإنجاز:**

**بالنسبة لمشاريع المنجزة في الشمال (**محمد زايد، 2018،ص ص.**):**

- يستفيد المشروع من الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يتعلق بالسلع المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع، ويعفى أيضا من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الشروع، بالإضافة يعفى المستثمر من حقوق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري على كل المقتنيات العقارية الخاصة بالاستثمار المنجز.
- يعفى الاستثمار من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار المشروع الاستثماري ابتداء من تاريخ الاقتناء، وكذا الإعفاء من حقوق التسجيل التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال لمدة عشر سنوات.

**بالنسبة للمشاريع المنجزة في الجنوب (**محمد زايد، ص 77.**):**

- يستفيد الاستثمار من الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة وغير المستثناة من الامتياز والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .
- يستفيد المشروع من دفع حقوق الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تدخل ضمن الاستثمار المنجز.
- الإعفاء ولمدة عشر سنوات من الرسوم العقارية على الملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار وذلك بداء من تاريخ الاقتناء، والإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادة في رأس المال، بالإضافة إلى تكفل الدولة بشكل كلي أو جزئي بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية لإنجاز المشروع وذلك بعد أن تقوم الوكالة الوطنية بتقييمها.
- التخفيض في مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، في إطار منح الأراضي عن طريق حق الامتياز لإنجاز المشاريع الاستثمارية:

"بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة خمس عشر سنة وترتفع 50%من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير".

- **مرحلة الاستغلال لمدة عشر سنوات:**

- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الخاصة بالشركات والإعفاء من الرسوم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50 %من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة tvaفيما يخص السلع والخدمات التي تدخل في إطار إنجاز الاستثمار سواء العام أو الخاص طبيعي أو معنوي (قانون ترقية الاستثمار، 2016).

## 4- الخاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى قوانين و آليات منح الامتيازات والإعفاءات الجبائية، التي من شأنها جذب وتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، حيث عملت الجزائر خلال عدة عقود من تكييف وتعديل القوانين من أجل إعطاء حجم اكبر من الإعفاءات والامتيازات كونها تحاول التقليل من الاعتماد على المداخيل البترولية والاهتمام بالقطاعات الأخرى كالسياحة والفلاحة.

تمنح الجزائر في هذا الإطار العديد من الامتيازات والإعفاءات من خلال مختلف الأجهزة المتعلقة بالاستثمار السياحي، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث هنالك إعفاءات تصل إلى عشر سنوات وأخرى إلى 15 سنة بالإضافة إلى امتيازات في تخفيض نسبة الفائدة للقروض الموجهة للاستثمار السياحي، وتسهيل الإجراءات القانونية.

## 5- قائمة المراجع:


1- بركان دليلة، هاني نوال، الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تفعيله في ظل إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية إدارة الأعمال، اعدد07/ديسمبر 2018، جامعة بسكرة،ص57.

2- بركان دليلة، هاني نوال، مرجع سبق ذكره ص

3- بركان دليلة، هاني نوال، مرجع سبق ذكره،ص72.

4- بوعقلين بديعة، الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006/2005، ص46.

5- بوعقلين بديعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 50.52.

6- صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006،ص،ص 45.46.

7- قويدر الويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2010/2009،ص369.
8- محمد زايد، فرص الاستثمار السياحي في الجزائر(واقع وآفاق)،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07-العدد05، سنة 2018،ص ص.
9- وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 43، لايوجد تاريخ إصدار، ص4.
10-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، دعم الاستثمار حسب القطاع، الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises
11-قانون رقم 16-09المؤرخ في 29شوال عام 1437 الموافق ل 03غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار،الجريدة الرسمية ـ العدد 46.